eISSN 2600-8408
http://journals.iium.edu.my/al-fiqh
Pp. 46-62

Copyright (c) 2025
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

أسباب انتشار الطلاق في ولاية جالا، تايلاند: آثارها والحلول المناسبة لها

Causes of Divorce in Yala Province, Thailand: Impacts and Suitable Solutions

أوفى بن عبد المطلب[i]، فاطمة بنت كريم[ii]

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مشكلة الطلاق في إطار الأسرة؛ من خلال تحليل الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وتوضيح آثاره السلبية على المجتمع المسلم في ولاية جالا. كما يسعى البحث إلى استعراض الحلول المقدمة مِن قِبل المجلس الإسلامي في قضايا الطلاق، مع التركيز على الجوانب الفقهية والشرعية لهذه الحلول. وقد قام الباحثان بتطوير أداة بحث رئيسة باستخدام المنهج الاستقرائي؛ مِن أجل تتبع آراء الفقهاء وجمع المعلومات المتعلقة بالموضوع مِن خلال كتبهم، ثم أجريا دراسة ميدانية مِن خلال المقابلات والزيارات والمتابعات مع القاضي الشرعي وأعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا. ومِن أبرز النتائج التي توصل إليها الباحثان أنّ الأسباب الرئيسة لانتشار الطلاق في ولاية جالا: منها ما يرجع إلى الزوج في أنه مقصر في حقوق الزوجة، أو في العدل بيْن الزوجات، أو أنّه متورط في تعاطي المخدرات والمسكرات، أو أنّه جاهل في أحكام الأسرة المسلمة الصحيحة. كما أنّه يلزم تعاون المجلس الإسلامي مع كافة الأطراف في القضاء على القضايا الأسرية في المجتمع، وخاصة المستوى الحكومي في رسم اتجاه المجتمع السلمي، وحلول المشاكل الأسرية عامة.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، قضايا الأسرة، ولاية جالا (تايلاند)، المشاكل الأسرية، الفقه الإسلامي.

Abstract

This research aims to shed light on the issue of divorce within the family framework by analysing the causes leading to divorce and clarifying its negative effects on the Muslim community in Yala Province. The study also seeks to review the solutions proposed by the Islamic Council in divorce cases, focusing on the jurisprudential and legal aspects of these solutions. The researchers developed a primary research tool using the inductive method to trace the opinions of jurists by gathering relevant information from their works. A field study was conducted involving interviews, visits, and follow-ups with the Shariah judge and members of the Islamic Council in Yala Province. Among the key findings, the researchers identified the main causes of the high divorce rate in Yala Province: negligence of the husband's obligations towards the wife, lack of fairness between wives, involvement in drug and alcohol abuse, and ignorance of proper Islamic family laws. The study emphasizes the need for cooperation between Islamic councils and all relevant parties to address family issues within the community, especially at the governmental level, to promote a peaceful society and resolve family problems in general.

Keywords: *Divorce, Family Issues, Yala Province (Thailand), Family Problems, Islamic Jurisprudence.*

[i] طالب ماجستير، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: aofaabdmutalib@gmail.com
[ii] أستاذة مساعدة، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا: fatimahkarim@iium.edu.my

Submission Date: 30 *August* 2024
Acceptance Date: 2 *October* 2024
Publication Date: 31 *January* 2025

International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies
Vol. 9, No. 1, Year 2025, January Issue, eISSN 2600-8408,
Pages: 46-62, https://journals.iium.edu.my/al-fiqh

المحتوى

المقدمة	47
المبحث الأول: الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا	48
المطلب الأول: المجتمع المسلم في قضية الطلاق	49
المطلب الثاني: إحصائيات الطلاق	50
المبحث الثاني: أسباب انتشار الطلاق في ولاية جالا وآثارها	51
المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا	51
المطلب الثاني: آثار الطلاق على المجتمع المسلم في ولاية جالا	54
المبحث الثالث: وسائل حل قضايا الطلاق في ولاية جالا	57
المطلب الأول: دور الزوج والزوجة	57
المطلب الثاني: دور العائلة وكيفية علاج وحلول المشكلة بين الزوجين	58
الخاتمة	60
التوصيات	61
المراجع	62
الحواشي	62

المقدمة

الحمد الله الذي وجب له كلُّ الكمال، واستحق سبحانه الثناء التام، وهو جلّ وعلا المتفرد بالجلال والإكرام، والصلاة والسلام على أمير البيان، فصيح اللسان، المنزل عليه القرآن، سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وأتباعه، أما بعد؛

فإنّ الله تعالى شرع الزواج للمسلمين كافة؛ لأنه وسيلة الارتباط بيْن الرجل والمرأة وفقًا لأحكام الشريعة، وهو مِن أهم العقود التي حثَّ الإسلام عليها، وشرَّع لها الأحكام، وَوَضع لها القواعد، بصورة تحفظ ديمومة الزواج، وتضمن استقرار الأسرة، واستقرار المجتمع. وحين لا تسير الحياة الزوجية في الطريق الصحيح، ويكثر الخلاف، ويقع الشقاق بين الزوجين؛ شرع الإسلام الطلاق، رغم أنّه لا يشجّع عليه إلّا في إطار ضيق، بينما يشجع على الصلح بيْن الزوجين.

وكثرة الطلاق مِن المشكلات التي وجدها الباحثان ظاهرةً في المجتمع المسلم بولاية جالا، وهذا المجتمع تحت رعاية المجلس الديني الإسلامي. ويأتي الطلاق لعدة أسباب، منها: الظلم الواقع مِن الزوج على زوجته؛ بعدم الإنفاق عليها، والضغط العائلي على الزوج مِن أجل الطلاق، وإهمال الزوج لأمور العائلة بسبب إدمانه المخدرات، وهو مِن الأسباب الأولية التي تسبب الطلاق في ولاية جالا. ونظرًا لأهمية البحث في هذه القضية، وحاجة المسلمين في ولاية جالا إلى دراستها؛ أراد الباحثان أنْ يقوما بدراسة هذا الموضوع تحت عنوان: "أسباب انتشار الطلاق في ولاية جالا: آثارها، والحلول المناسبة لها".

وفي ولاية جالا، يواجه المجتمع المسلم مشكلة متزايدة في الطلاق، حيث ارتفعت حالات الطلاق مِن ٢٥٢ حالة في عام ٢٠١٩م إلى ٣٠٢ حالة في عام ٢٠٢٠م. وتعود أسباب هذه الظاهرة إلى إدمان بعض الأزواج على المخدرات؛ مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على الوفاء بمسؤولياتهم المالية تجاه الأسرة، بالإضافة إلى قلة الوعي بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأسرة. يهدف البحث إلى توضيح الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا، واستكشاف أسبابه، والآثار المترتبة عليه، وتقديم حلول شرعية للمساعدة في تقليل مشكلات الطلاق. يعتمد البحث على مناهج متعددة تشمل المنهج الاستقرائي، والتحليلي؛ وذلك لجمع البيانات وتحليلها، وكذلك الدراسة الميدانية؛ لتقديم توصيات لتحسين الوضع الأسري في ولاية جالا.

لقد حاول الباحثان الحصول على الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، حيث حصلا على بعض الكتب والبحوث والمقالات التي لها صلة مباشرة بهذا البحث، والتي يمكن أنْ يستفيد منها الباحثان، وفيما يأتي بعض منها:

"المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند" لعواطف يونو، وهو عبارة عنْ بحثِ تَخَرُّجٍ للحصول على درجة البكالوريوس، وقد اقتصر المؤلف على بيان اللمحة العامة عن دور القضاة الضروري، وآثار الطلاق في الفصل الثاني، وتناول بصورة عامة حديثًا عن المجلس الإسلامي في ولاية فطاني بجنوب تايلاند في الفصل الثالث، وفي الفصل الرابع حلل المؤلف نتائج البحث في دور القضاة الضروري في تقليل عدد حالات

الطلاق، والفصل الخامس سعى المؤلف فيه لتغطية الاستنتاجات والاقتراحات. وقد استفاد الباحثان مِن هذه الرسالة استفادة كبيرة لا سيما في معرفة دور القضاة الضروري؛ لأن الأمور الإدارية في ولاية جالا وولاية فطاني هي نفسها من حيث الإجراءات والتدابير، كما أنّ المواقف واحدة، وخاصة في حلول مشكلات المجتمع الإسلامي وهي تحت القضاة. وأيضًا لها علاقة بموضوع حلول قضية الطلاق مباشرة في الفصل الخامس. لكن مع جهود الباحث المشكورة لم يتطرق إلى مشاكل الطلاق وحلولها في ولاية جالا، بل ركز على دور القضاة الضروري في تقليل عدد الطلاق تحت رعايته في ولاية فطاني فقط. بينما يتميز هذا البحث بتركيزه على المجتمع المسلم في ولاية جالا بجنوب تايلاند مع توضيح طرق الحلول التنفيذية للمجلس الإسلامي في ولاية جالا، تلك الحلول التي تركز على قضية ازدياد الطلاق مع توضيح مصطلح "قضاة الشرعي الضروري" باختصار.

رسالة بعنوان **"تعليق الطلاق بولاية جالا: دراسة فقهية تطبيقية"** ليحيى سيما، وهي رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، ذكر المؤلف فيها معنى الطلاق في الفقه الإسلامي، ثم تحدَّث عن تعليق الطلاق وأنواعه وأحكامه وشروط وقوعه، كما تحدث عن طريقة تعليق الطلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا من ناحية الإجراءات والتطبيقات. فهذه الرسالة لها صلة مباشرة بهذه الدراسة مِن جانب المحتويات الخاصة بتعليق الطلاق، ومما لا شك فيه أنّ تعليق الطلاق جزء مِن الأجزاء التي لها علاقة وصلة قريبة بقضية الطلاق. ولكن هذه الرسالة تختلف عن هذا البحث من حيث إنّ الكاتب لم يتطرق إلى طرح الحلول لمشاكل الطلاق في ولاية جالا، ومع ذلك سيقوم الباحثان بالحديث عن الأسباب التي تؤدي بالمسلمين المحليين إلى الطلاق، مع توضيح وسائل الحلول وآثار هذه الوسائل على قضايا الطلاق التي هي تحت رعاية المجلس الإسلامي بولاية جالا في الجانب الفقهي وعلاج المشكلات الشرعية.

رسالة بعنوان **"دور الأئمة والقضاة في حل قضايا الطلاق "دراسة تحليلية في المجلس الديني الإسلامي في ولاية جالا بجنوب تايلاند"** لشريفة براهينج، وهي عبارة عن بحث تخرج لدرجة البكالوريوس، وقد قامت الباحثة ببيان دور الأئمة والقضاة الشرعيين في حل قضايا الطلاق بولاية جالا. وذكرت أحكامًا عامة تتعلق بالزواج والطلاق في الشريعة الإسلامية. وذكرت أيضًا العمليات والإجراءات المتعلقة بالطلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا. تحدثت كذلك عن القانون التايلاندي الذي يتعلق بالطلاق. ولهذه الرسالة صلة وربط بموضوعنا؛ لأنّ الباحث يبيّن نبذة مختصرة عنْ حلول قضايا الطلاق. ومِن هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة المذكورة بأنها تتمثل في عدة جوانب كالأسباب والآثار المترتبة على الطلاق، بالإضافة إلى وسائل حل قضايا الطلاق مِن عدة جوانب؛ كدَور الأسرة، ودَور المجتمع، ودَور المؤسسات التعليمية.

المبحث الأول: الطلاق عند المجتمع المسلم في ولاية جالا

أغلبية السكان بولاية جالا مِن المسلمين، وإنْ كانت الفئة المسلمة في عموم تايلاند يُعَدُّون مِن الأقليات؛ لذلك لا تعد قضايا المجتمع الإسلامي أو مشاكله أمرًا كبيرًا عند الحكومة التايلاندية لاسيما في قضية الطلاق عند الأُسَر المسلمة؛ لأن الطلاق أو الفراق بيْن الأزواج بالنسبة لهم أمر طبيعي في مجتمعهم ودينهم. على العكس مِن ذلك نجد أنّ الإسلام جادٌّ في قضية الطلاق؛ لأن له تعلقا بإحدى "الضروريات الخمس" التي تراعي العباد مِن الجوانب الخمسة الأساسية؛ وهي: حفظ الدين، وحفظ النفس، وحفظ العقل، وحفظ النسب أو النسل، وحفظ المال. ولكن بسبب تبدل الأزمان، واختلاف العصور، وقلة العلم بيْن المسلمين؛ ظهرت مشكلة كبرى في ولاية جالا وهي مشكلة الطلاق. حيث إنّه من ضوابط حفظ النسب أو النسل؛ لأن الطلاق يؤدي إلى كثير مِن المشكلات الأسرية. وهي أمر يتطلب دراسة دقيقة للآثار الاجتماعية والنفسية التي يمكن أنْ تنجم عنه؛ ومِن هنا جاء هذا المبحث مُقَسَّمًا إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول: المجتمع المسلم في قضية الطلاق

أصبحت حالات الطلاق بيْن الأزواج المسنين والشباب أكثر شيوعًا بيْن المسلمين في ولاية جالا على الرغم مِن أنّ الإسلام

لا يشجع على الطلاق، وقد أصبحت قضية الطلاق ساخنة بيْن الأكاديميين والعلماء؛ لأنها أظهرت ضعف المؤسسات الأسرية للمجتمع المسلم المحلّي. وقد قال الدكتور إسماعيل هاري -رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا- في مقابلة أجراها الباحث معه: "تحت مسئولية المجلس الإسلامي، نولي اهتمامًا خاصًا لهذا الأمر؛ حتى نتمكن مِن تقليل مشكلة الطلاق التي تتزايد سنة بعد سنة، وسنرتفع بالمؤسسات الأسرية في المجتمع المحلي إلى اتجاه أفضل" (Hari, 2022). يرى الباحثان أنّ المجلس الإسلامي لا يدَّخِرُ جُهْدًا في التغلُّب على قضايا الطلاق.

ومع ذلك لا تزال تحدث كثيرٌ مِن المشاكل الداخلية بيْن الجالية المسلمة، فلن تهرب كل أسرة مِن المشاكل المنزلية؛ إذ يمكن أنْ تحدث المشاكل المنزلية إما مِن جانب الزوج أو مِن جانب الزوجة، وهناك العديد مِن الأسباب التي تَنتُجُ عنها المشاكل المنزلية، ومِن الأسباب الرئيسة في هذا الأمر: قلّة المعرفة بالعلوم الدينية لا سيما ما يتعلق بالشريعة الإسلامية، وما يتعلق بالأسرة المسلمة سواء مِن ناحية الزوج أو الزوجة؛ مما يؤدي إلى وقوع الطلاق بينهما، ولا شك أنّ قلة المعرفة بالعلم الديني تؤدي إلى الطلاق المنتشر في المجتمع المحلي؛ لأن حياة المسلمين ترتبط بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقلّة العلم بقضايا الدين الإسلامي، وما يتعلق بالأسرة المسلمة يؤدي إلى صفة اللامسؤولية لا سيما للزوج الذي يعدُّ ربَّ الأسرة لزوجته وأولاده. ومِن بيْن الشكاوى والتقارير الواردة مِن المجموعة التي أتت للشكوى إلى المجلس الإسلامي حول قضايا اللامسؤولية: أنّ هناك مشكلة كانت بيْن المراهقين الذين تزوجوا وهم في سن صغيرة، وتتراوح أعمارهم بين ١٤-١٨ سنة، ومعظمهم حياتهم الزوجية لا تدوم لفترة طويلة، وإنما تستمر ما بين ٣-٥ أشهر، وبعد ذلك تختم الحياة الزوجية بالطلاق؛ ومِن هنا وجد الباحثان أنّ هناك العديد مِن المراهقين الذين يرغبون في تأسيس حياة أسرية لكنهم لم يبلغوا سن الرشد بعد، فهم لا يزالون ضعفاء، ويفتقرون إلى العلم بأحكام الأسرة المسلمة (Wading, 2022).

ومِن بيْن أسباب حالات الطلاق التي تحدث بيْن الشباب أو المسنين؛ ظلم الزوج لزوجته، سواء مِن حيث إهمال النفقات الظاهرة أو الباطنة. وقضية إهمال النفقات في المجتمع المحلي لها أسباب متنوّعَةٌ منها: تعدد الزوجات (Wading, 2022)؛ أزواج يُعَدِّدُوْنَ ثم يُهْمِلون في حقوق بعض زوجاتهم، ولا يهتمون بهنَّ، سواء مِن حيث العناية بهن وبالأسرة والأولاد، أو مِن حيث حقوقهنَّ الشرعية؛ ومن هنا كانت هذه القضية إحدى المشكلات الرئيسية في المجتمع، لا سيما مع انتشار حالات الطلاق بيْن مجتمع المسلمين بولاية جالا في العصر الحاضر.

أما قضية القسوة بضرب الزوجة مِن جهة زوجها، فلا نُنكِرُ أنّ هذا نادر الحدوث، غير أنه يأتي نتيجة إدمان الزوج للمخدرات والمسكرات، التي أصبح وجودها في المجتمع المسلم أمرًا يُثير القلق والخوف، لا سيما أنّ القانون التايلاندي لا يمنعه؛ إذ يمكن لأي شخص الحصول عليه وبكل سهوله؛ لكنها ضارة وغير مشروعة في الإسلام؛ مثل الخمر، والحشيش، وماء الكراتوم (Ketum/Kratom)[1] (Wading, 2022). ويمكن أنْ نُمَثِّلَ على هذا الأمر بما قالته إحدى المطلقات للباحث في مقابلة أجراها معها: "قد تزوجت زوجي لمدة ست سنوات، ولكنه كان مدمنًا للمسكرات، وكان يضرب والدته؛ فشعُرتُ بعدم الأمن في نفسي ومالي، فهربت إلى بيت والدتي، ولم يسكن معي لمدة أربع سنوات، ثم طلبتُ منه أنْ يطلِّقَني، ولكنه رفض هذا الطلب، فقمت بالشكوى إلى المجلس الإسلامي، ثم تقدمت بطلب للحصول على الطلاق، وخُتمتْ حياتي الزوجية بالطلاق" (Anonymous, personal communication, April 7, 2022). وهذا دليل على أنّ هذه المسكرات تؤدي إلى مشاكل كثيرة في الأسرة المسلمة؛ مما يؤدّي إلى تَقَوُّضِ الأسرة وهدم بُنيانها. وتُبرز القصة السابقة كمَّ التحديات القانونية والاجتماعية التي تواجهها النساء في حالات العنف الأسري والإدمان، كما تفرض هذه القصةُ وغيرُها الضرورة الملحة لوجود نظام قانوني واجتماعي يحمي حقوقهن ويوفر لهن الدعم اللازم للخروج مِن العلاقات الزوجية الضارة بطريقة آمنة ومحترمة.

وخلاصة القول مما سبق: أنّ معظم حالات الطلاق التي تحدث في المجتمع الإسلامي بولاية جالا بسبب الزوج غير المسؤول عن الزوجة، سواء كان ترك الزوجة بعدم الإنفاق

عليها، أو الاستبداد والقسوة، أو إدمان المخدرات، أو تعدد الزوجات غير العادل بينهنَّ، أو بعدم العلم الشرعي بشؤون الأسرة المسلمة، وهذا ما يؤدي إلى انتشار الطلاق بينهما، ورفع دعوى وشكوى مِن طرف الزوجة للقاضي بطلب الطلاق. قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾ [البقرة: ٢٣١]، فنص الآية صريح في منع الأزواج مِن الإبقاء على الزوجات في وضع يلحق بهنَّ الضرر، وعُدَّ ذلك عدوانا عليهن وظلمًا لهن، ولا شك أنّ إمساك الرجل زوجته مع الامتناع عن الإنفاق عليها إضرارٌ بالغٌ بها، فكان عليه أنْ يفارقها، وأنْ يترك إمساكها إذا عجز عن الإنفاق عليها. ويقول رسول الله ﷺ: ((**لا ضرر ولا ضرار**)) (Ibn Mājah, 2/784, 2341). وقد أمر ﷺ بإزالة الضرر، ولا شك أنّ إمساك الزوجة على وجه الإضرار ممنوع شرعًا، ويخالف مقاصد الشريعة التي تهدف إلى استقرار الحياة الزوجية؛ حيث بناء العلاقات الزوجية المتينة يقوم على الود والمحبة والتعاون والاحترام، وتوفير بيئة مستقرة ومحفزة للسعادة، والازدهار الروحي، والمعنوي للأسرة، والمجتمع. كما أنَّ إزالة الضرر مِن ضوابط حفظ النسب أو النسل؛ لأن استقرار الحياة الزوجية تسير إلى تعزيز السعادة والاستقرار في الأسرة والمجتمع، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ [الروم: ٢١]. ومِن خلال هذه النصوص يظهر أنّ مسؤولية الحياة الزوجية مشتركة بيْن الزوجين.

المطلب الثاني: إحصائيات الطلاق

إحصائيات الفراق بيْن الزوجين (الطلاق العادي، تعليق الطلاق، الفسخ) عند المجلس الإسلامي بولاية جالا من عام ٢٠١٩م-٢٠٢٠م:

	السنة	
الشهر	**٢٠١٩م**	**٢٠٢٠م**
يناير	١٠٣	١٥٠
فبراير	١٢٠	١٦٣
مارس	١٠٨	١٧٥
إبريل	١٣٥	١٨٨
مايو	١٠٥	١٦٩
يونيو	١٣٢	١٧٨
يوليو	١٠٥	١٩١
أغسطس	١٢٥	١٨٤
سبتمبر	١١٧	١٩٣
أكتوبر	١٣٤	٢٠١
نوفمبر	١٢٦	١٨٥
ديسمبر	١٣٠	٢٠٣
الجملة	١٤٤٠	٢١٩٠

المرجع: قسم الاستشارة العائلية في المجلس الإسلامي بولاية جالا التاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٢م.

إذا نظرنا إلى هذه الإحصائية عن أعداد حالات الطلاق في المجلس الإسلامي بولاية جالا مِن شهر يناير إلى شهر ديسمبر في سنة ٢٠١٩م، ومِن شهر ينار إلى شهر ديسمبر في سنة ٢٠٢٠م، نجد أنّ عدد الطلاق في سنة ٢٠١٩م بلغ ١٤٤٠ حالةً، أما في سنة ٢٠٢٠م فقد بلغ ٢١٩٠ حالة الطلاق. وقد حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة الطلاق في فترة مقدارها سنتان. وإذا نظرنا في عموم الإحصائية وجدنا أنّ حالات الطلاق قد ازدادت ازديادا حادا للغاية حيث بلغ ٦ حالات الطلاق يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنة السابقة التي كانت فيها ٤ حالات الطلاق يوميًا.

إحصائيات الفراق بيْن الزوجين مِن حيث الأسباب الرئيسية للطلاق عند المجلس الإسلامي بولاية جالا مِن عام ٢٠١٩م–٢٠٢٠م:

أسباب الطلاق	حالات الطلاق ٢٠١٩م	نسبة (٪)	حالات الطلاق ٢٠٢٠م	نسبة (٪)
الزوج مدمن المخدرات والمسكرات	٧٣٨	٪٥١.٢٥	١٣١٤	٪٦٠
الزوج غير مسؤول عن الأمور الزوجية (عدم الإنفاق والعدل بين الزوجات)	٣٣٨	٪٢٣.٤٧	٦١٣	٪٢٦
إضرار على الزوجة (القسوة وضرب الزوجة)	١٤٤	٪١٠	١٧٥	٪٦.٥
عدم معاشرة الزوج زوجته	١٠٠	٪٦.٩٤	١٣١	٪٤
عدم التفاهم بين الزوجين	٧٠	٪٤.٨٦	٨٧	٪٢.٥
آخر	٥٠	٪٣.٤٨	٤٤	٪١
جملة	١٤٤٠	٪١٠٠	٢١٩٠	٪١٠٠

المرجع: قسم الاستشارة العائلية في المجلس الإسلامي بولاية جالا التاريخ ١٥ أبريل ٢٠٢٢م.

خلاصة القول: يُظهر الجدول أن هناك زيادة في عدد حالات الطلاق التي حدثت في فترة السنتين من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٠م. وقد حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة الطلاق في هذه الفترة. وهذه الظاهرة هي اتجاه خطير ومقلق. أشار الأستاذ سفيان داتو (Dato, 2022) إلى هذا الأمر قائلًا: "يظهر الطلاق بيْن الجالية المسلمة اليوم زيادة حادة للغاية؛ حيث بلغت الإحصائية ٦ حالاتٍ يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنة السابقة التي كانت فيها ٤ حالات الطلاق يوميًا". فإذا نظرنا إلى الإحصائية التي قدمها الباحثان، يتضح أنها أظهرت زيادة الانفصال بيْن الزوجين بالمجتمع الإسلامي في ولاية جالا، سواء كان بطلاق عادي، أو تعليق الطلاق، أو بالفسخ.

فيرى الباحثان، أنّ الطلاق ليس مجرد انفصال بيْن شخصين لغرض معيّن، ولكنه أيضًا مِن مسؤوليات الزوج في تحديد حقوق الزوجة بعد الطلاق؛ لذلك يجب على كل واحد من الزوجين معرفة حقوقهم ومسؤولياتهم، خاصة للذين لهم خطوات في بناء الأسرة، ويجب إبراز حقوق المطلقة حتى لا تظلم الزوجة؛ وكي لا تهمل مسؤوليات الزوج. وإذا أخذنا بمنهج الإسلام في شؤون الاجتماع والأسرة؛ جنّبنا أنفسنا كثيرًا مِن أخطار الطلاق، وخففنا عن المحاكم شيئًا مِن هذا العبء الثقيل، ورفعنا عن مجتمعنا كثيرًا مِن العناء؛ تحقيقًا لحياته الكريمة، وإعطاء الفرصة لكل واحد مِن الزوجين لتغيير مسيرة حياته، ولهذا يقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِ**﴾ [النساء: ١٣٠].

المبحث الثاني: أسباب انتشار الطلاق في ولاية جالا وآثارها

لو نظرنا في العصر الحاضر لوجدنا أنّ أسباب انتشار الطلاق تحدث مِن كل جهة، سواء كانت مِن جهة الزوج أو مِن جهة الزوجة، لا سيما عند المسلمين في ولاية جالا بسبب أنّ أكثرهم يجهلون ما يتعلق بالدين؛ ولذلك أراد الباحثان أنْ يُبيّنَا الأسباب الداخلية بيْن الزوجين التي تؤدي إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا.

المطلب الأول: الأسباب المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا

قسّم الباحثان الأسباب المؤدية إلى الطلاق في ولاية جالا إلى أربعة وفي ضوئها قسما هذا المطلب إلى أربعة فروع، كل فرع ذكر فيه سبب على النحو الآتي:

الفرع الأول: تعدد الزوجات

وذلك عندما يكون الزوج غير قادر على الإنفاق، وغير قادر على تحقيق العدل بيْن الزوجات، ومع ذلك يُصِرُّ على التعدد. وحول هذه الحالة بين عضو المجلس الإسلامي للباحث أنّ: "قضية النفقة المتعلقة بتعدد الزوجات مِن أهم القضايا التي توجد كثيرًا في شكاوى بعض الزوجات إلى المجلس الإسلامي؛ حيث يكونُ للزوج امرأة أخرى لم يعطها النفقة، ولم يعط أولادها بعد النكاح بالزوجة الثانية، وأحيانًا لا يقومُ بالعدل بين زوجاته" (Dato, 2022). وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت إحدى المطلقات للباحث أنها: "تزوجت بزوجها لمدةِ ١٥ سنة، ولها ٣ أولاد، وزوجها قد تزوج بامرأة أخرى في منطقة أخرى، ولم يعطها نفقتها ولا نفقة أبنائها، ولم يعش معها لمدة سنتين وأربعة أشهر بعد النكاح مِن الزوجة الثانية" (Interview, Respondent 1)، ومِن خلال هذا الكلام نعلم أنّ التعدد قد يكون سببًا في الطلاق إذا تحقق التقصيرُ في نفقة الزوجة الأولى، أو تحقق الظلم لواحدة على حساب الأخرى.

وقد أباح الإسلام تعدُّدَ الزوجات إلّا إذا خاف الزوج ألا يعدل بيْن زوجاته؛ حينئذ لا يتزوج إلا بواحدة فقط؛ قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿**فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا**﴾ [النساء: ٣]، أي: فإنْ خشيتم مِن تعدد النساء ألا تعدلوا بينهن؛ فارجعوا إلى الزواج بواحدة؛ حتى لا تظلموا وتجوروا، وفي نفس السورة الكريمة يقول الله تعالى: ﴿**وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ**﴾ [النساء: ١٢٩]، أيْ فمَن خاف مِن ذلك فيقتصر على واحدة، أو على الجواري السراري، فإنّه لا يجب قسم بينهن، ولكن يستحب، فمَن فعل فحسن، ومَن لا فلا حرج (al-Baṣrī, 1998, 2/381).

الفرع الثاني: عدم المسؤولية

أكثر ما يؤدي إلى الطلاق هو عدم المسؤولية مِن قِبَل الزوج تجاه زوجته. وإدمان المخدرات والمسكرات والقمار، تعتبر مِن الأسباب التي تؤدي إلى عدم إنفاق الزوج على زوجته. وقد ذكر الأستاذ سفيان داتو للباحث أنّ: "في ٩٠٪ من قضايا عدم النفقة يوجد انشغال الزوج بإدمان المسكرات والمخدرات؛ لأن هذه المسكرات عندما ينشغل بها فإنها تجعله يُهمل أحوال المنزل؛ أي النفقة على الزوجة والأولاد. فإذا حصلت الدعوى مِن الزوجة، أو طلبت الزوجة التعليق فسيقوم المجلس الإسلامي باستدعاء الزوج لتقديم النصائح للزوجين" (Dato, 2022).

وذكرت إحدى المطلقات للباحث أيضًا أنها: "تزوجت بزوجها لمدة ستِّ سنوات، وكان زوجها يعطي النفقة لها في بعض الأحيان، ولكنه كان يحب أنْ يُعرضها للأذى، وكان لا يصلي ولا يصوم، ولم يسكن معها لمدة خمسة أشهر، وقد استمر النزاع بينهما. وهذا دليل على عدم المسؤولية نحو زوجته" (Interview, Respondent 2). إذن فقضية عدم المسؤولية مِن الزوج تجاه أسرته؛ أيْ الزوجة والأولاد التي تحدث في المجتمع الإسلامي بولاية جالا في العصر الحاضر تدلُّ على قلة العلم؛ إذ إن أكثر هؤلاء الأزواج يجهلون ما يتعلق بالدين سواء مِن ناحية الزوج أو الزوجة (Abu Bakar, 2020). قال رسول الله ﷺ: ((**كفى بالمرء إثما أنْ يُضيع مَن يعول**)). أي: مَن تلزمه نفقته (Abū Dawūd, 2/132, 1692).

الفرع الثالث: عدم معاشرة الزوجِ زوجَتَه

يحدث عدم معاشرة الزوج زوجته بسبب تعدد الزوجات، وترك الزوجة الأولى وحدها. فيترك الزوج زوجته بدون معاشرة، أو يهجرها أكثر مِن أربعة أشهر. ومِن الأسباب التي تحول دون المعاشرة؛ كأنْ يكون الزوج في السجن، ولا يُعرَف وقت خروجه مِن السجن سواء سُجن في قضية المخدرات، أو قضية أمنية، أو غير ذلك. فللزوجة الحق في رفع الأمر إلى القاضي في المجلس الإسلامي لطلب التفريق بطلاق التعليق لإنهاء الحياة الزوجية" (Abu Bakar, 2020). مع أنّ هذا الأمر جائز شرعًا لكن يحتاج إلى إعادة النظر؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾ [الروم: ٢١]، ولا يتفق طلب طلاق التعليق مِن قِبَل الزوجة بسبب السجن، مع الرحمة والمودة المذكورتين في القرآن، بل ينافيهما.

وقد اتفق الفقهاء مِن المالكية، والشافعية، والحنابلة على أنّ للزوجة الحق في طلب التفريق بينها وبيْن زوجها؛ بسبب عدم الإنفاق عليها لعجزه عن ذلك، أو الظلم منه مع قدرته. وقال الدسوقي رحمه الله من المالكية: "ولها الفسخ بطلقة رجعية إنْ عجز زوجها عن نفقة حاضرة لا ماضية بالصيرورة الماضية دينًا في ذمته" (Al-Dusūqī, n.d., 2/518). وقال الشربيني رحمه الله من الشافعية: "وإذا أعسر الزوج بنفقة زوجته، فإن صبرت صارت دينًا عليه وإنْ لم يفرضها القاضي، وإلا بأن لم تصبر فلها الفسخ" (Al-Sharbīnī, 1697, 5/176). وقال ابن قدامة رحمه الله من الحنابلة: "الرجل إذا منع امرأته النفقة لعسرته، وعدم ما ينفقه، فالمرأة مخيرة بيْن الصبر عليه وبيْن فراقه" (Ibn Qudāmah, 1968, 8/204).

وعند الحنفية، كما قال الكمال بن الهمام: "أنه ليس لها الخيار في طلب التفريق بسبب إعسار الزوج بالنفقة" (Ibn al-Humām, 2003, 4/389).

الفرع الرابع: أحوال المخدرات والمسكرات

يُعَدُّ إدمان المخدرات والمسكرات مِن أكبر القضايا التي تواجه المجتمع الإسلامي في ولاية جالا، خاصة فيما يتعلق بقضية التفريق بيْن الزوجين؛ فقد ظهر أنَّ ٦٠٪ مِن الإحصائيات كانت متعلقة بالمخدرات. وعلى الرغم مِن أنّ هذا الداء غير قانوني بموجب القانون التايلاندي، إلا أنّه لا يزال منتشرًا على نطاق واسع بيْن السكان المحليين.

والإنسان عندما يكون مدمنًا للمخدرات؛ فإنّه حينئذ لم يعد مسؤولاً عما هو مسؤول عنه. وتعاطي المخدرات لا يكون أثره سلبيًا على المدمنِ فقط، بل يتعدَّى أثر هذه المخدرات إلى الأسرة والمجتمع بصفة عامة؛ وقد ذكر بعض أعضاء المجلس الإسلامي—أستاذ سفيان داتو، نائب القاضي الشرعي الضروري بولاية جالا — للباحث أنّ: "أكثر مشاكل التفريق بيْن الزوجين في ولاية جالا يكونُ بسبب المخدرات والمسكرات؛ سواء مِن ناحية عدم الإنفاق على الزوجة، أو مِن ناحية كونه غير مسؤول عن زوجته، أو مِن ناحية قسوته الشديدة عليها بضربها، أو إهانتها وغير ذلك؛ فإذا نظرنا إلى الإحصائيات المتعلِّقةِ بالتفريق بيْن الزوجين؛ وجدنا أنّ نسبة ٦٠٪ مِن حالات التفريق كانت بسبب المخدرات والمسكرات؛ سواء بإدمانها أو بيعها بواسطة الزوج أو الزوجة، لكنَّ هذا في الغالب يكون مِن جهة الزوج" (Dato, 2022).

ومِن بيْن أنواع المخدرات أو المسكرات المشهورة والمنتشرة بيْن أبناء المجتمع المحلي المسلم هي الكراتوم (Ketum/Kratom)؛ والكراتوم هو نبات استوائي يتم استخدام أوراقه لتأثيراتها النفسية والبدنية المتعددة. يُعرف أيضًا باسم "مخدر الكراتوم" بسبب تأثيراته التي تشبه تأثيرات المخدرات. وفي الأصل، كانت أوراق الكراتوم (Ketum/Kratom) تُستخدم كدواء، ولكن بالنسبة للشباب اليوم، عندما يُخلطها مع مواد أخرى، يمكن أنْ يؤدي إلى حالة سكر تشبه الخمر؛ حيث إنّ المجموعة المستهدفة الرئيسية هي الأطفال والطلاب والشباب؛ مما أدى إلى انتشار تجارة الكراتوم. ومِن هذه الأنواع أيضًا شراب السعال والحبوب المنومة "البرازولام" (Alprazolam) وهو خليط مِن الكراتوم مع شراب مسكر، يتم تداوله ونشره؛ والمجموعة المستهدفة الرئيسية أيضًا هم الأطفال والطلاب والشباب؛ ونتيجة لذلك، ازدادت تجارة الكراتوم، وشراب السعال والحبوب المنومة، كما تزايدت تجارة الكراتوم في المقاطعات الحدودية الجنوبية الثلاث. مِن الصعب جدًا شراء الكراتوم؛ لأن الحكومة التايلاندية نصَّت على أنه نبات مخدر مِن الفئة الخامسة حسب قانون المخدرات ١٩٧٩م، وثاني أكبر وباء للمواد المسببة للإدمان هو الميثامفيتامين (Methamphetamine)، والهيروين (Heroin)، والثلج (Crystal Methamphetamine)، والماريجوانا المجففة (Dried Cannabis)، على التوالي (ฟาตีเมาะ, 2018, 16/111).

وتمثيلًا لما سبق يمكن للباحث أنْ يستشهد بإحدى المدعيات التي أتت إلى المجلس الإسلامي للشكوى، وطلبت تعليق الطلاق، وذكرت أنّ الزوج متورط في المسكرات والمخدرات، ومِن الأمثلة كذلك: أن هناك امرأة مطلقة "ظلَّت مع زوجها مدة خمس سنوات، لكنه كان لا يعمل، وكان مشغولًا بإدمان المسكرات، ولم يكن يعطيها ولا يُعطي أولادَها نفقة، وكان دائم الإيذاء لها، ويسرق أموال الناس، ويأخذ

الأشـــيـــاء مِـن المـنـزل لـلـرهـن" (Fatihah, Personal Communication, 2022). وفي هذه القصة دليل على أنّ تأثير الإدمان لا يقتصـر على الزوجة والأسـرة فقط، بل قد يتعدى هذا التأثير إلى المجتمع أيضًـا؛ حيث أدّى إدمانُ هذا الرجلَ إلى سرقة أموال الناس، ولا شك أنّ هذه الحالة تبرز الحاجة إلى دور المجالس الإسـلامية في التعامل مع قضـايا الطلاق وفقًا للشـريعة الإسـلامية، حيث يسـعى المجلس إلى حل المشـكلات بإيجاد حلول مناسـبة للأطراف المعنية، مع الحفاظ على مبادئ العدالة وحقوق الجميع.

الدين الإســـلامي حرم المخدرات والمســـكرات تحريمًا قطعيًا، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾ [المائدة: ٩٠]. كذلك في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: ((**كل مُسْكِرٍ خَمْرٌ، وكل مُسْكِرٍ حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يُدْمِنُهَا لَمْ يَتُبْ، لَمْ يَشْـــرَبْهَا في الآخرة**)) (Al-Tirmidhī, 3/439, 1861). والخمر أو ما يشبهها تُعَدُّ من المحرمات بســـبب تأثيرها الضـــار على الفرد والمجتمع، وتأثيرها السلبي على العقل والسلوك؛ فالحديث الشريف يدعو إلى تجنب هذا السـلوك الضـار والابتعاد عنه تمامًا لحفظ النفس والدين.

خلاصـة القول: إنّ المخدرات هي السـبب الرئيس في حالات الطلاق التي تحدث بيْن المدّعين الذين يشـكون إلى المجلس الإسـلامي بولاية جالا، ومعظم المشـاكل الزوجية مرتبطة بالمخدرات والمسـكرات. وبعض المسـكرات ليس مخالفًا للقانون كالخمر، أما المســـكرات المخالفة للقانون والتي انتشـــرت بيْن المسـلمين فهي ماء الكراتوم (Ketum/Kratom)، بالإضـافة إلى المخـدرات المشـــهورة المنتشـــرة بين المجتمع المحلي؛ مثـل: الميثـامفيتـامين (Methamphetamine)، والهيروين (Heroin)، والثلج (Methamphetamine Crystal)، والمـاريجوانا المجففـة (Dried Cannabis).

المطلب الثاني: آثار الطلاق على المجتمع المســـلم في ولاية جالا

الفرع الأول: انهيار المؤسسة الأسرية

مؤسـسـة الأسـرة هي الوِحدة الأسـاسـية والأكثر أهمية في عملية تكوين المجتمع. إذا كانت الأسـرة جيدة ومزدهرة وسـعيدة، فإنّ الجيل المولود في المجتمع سـيكون جيدًا ومزدهرًا وسـعيدًا. وإذا انقســمت مؤســســة الأســرة، فإنّ الآثار الســلبية اجتماعيًا واقتصـاديًا سـيشـعر بها المجتمع والجيل القادم؛ ولذلك فإنّ تقدم أو تخلف بلد ما؛ يرجع ســببه إلى المؤســســات الأســرية (Wading, 2022). ومؤسسة الأسرة مِن أهم المؤسسات المؤثرة في حياة المجتمع المحلي لا سـيما في مجتمع المسـلمين في ولاية جالا. وانهيار مؤسسة الأسرة له أسباب متعددة، ومِن الأسباب الرئيسة التفريقُ بيْن الزوجين بالطلاق؛ حيث إنَّ اكتمال مؤسسة الأسرة لا يتم وجوده إلا بوجود آباء وأبناء في عائلة واحدة.

انهيار مؤســســة الأســرة يؤثر بشــكل كبيرٍ على حياة الأسرة سواء مِن جانب الزوج أو الزوجة أو الأولاد، كذلك يؤثر هذا الانهيار على أهل الأسرة بشكل عام. وكما نعلم جميعًا، أنّ للطلاق تأثيرات مختلفة على الأطفال. وذلك لأنّ الخلاف الذي يحـدث بيْن الزوج والزوجـة والـذي يؤدي إلى الطلاق؛ يجعـل أطفالهم يشعرون بالتوتر مِن الموقف الذي حدث، ومِن ثم يكون له تأثير ســـيء على الأطفال. ومِن آثار الطلاق على الأطفال التي يمكن أنْ نراها أيضًـــا: فقدان التركيز في الدراســـة، وتغير ســـلوكهم إلى اتجاه ســـلبي، كما أنه يجعلهم يتأثرون بســـهولة بالأنشطة غير الصحية.

ويحدث انهيار مؤسـسـة الأسـرة فيجعل هؤلاء الأطفال يتمردون ويُغيّرون سلوكهم؛ ليصبح الطفل حينها شخصًا غاضبًا ومليئًا بالكراهية في نفســـه. وقد يحدث هذا لأنهم عالقون في الوضع ويلومون أنفسهم؛ لأنهم يشعرون أنهم السبب في الطلاق بيْن أمهم وأبيهم. كما أنه يشجعهم على أنْ يصبحوا أشخاصًا ســـلبيين، وغالبًا ما يصـــابون بالاكتئاب، ويفتقرون إلى الثقة بالنفس. كما أنّ هذا النوع مِن الأشـياء يشـجعهم على إخفاء مشـاعرهم، ويصـبحون أشـخاصًـا أكثر عاطفية؛ حتى يصـبح بعضـهم ضـحايا للتنمر مِن قِبل أصـدقائهم في المدرسـة. ونتيجة

لذلك؛ يعاني هؤلاء الأطفال مِن ضغوط عاطفية شديدة تدفعهم إلى التمرد، ويصبحون إلى الأبد أشخاصًا عدوانيين، مصابون بمرض نفسي، وقلق واضطراب سلوكي، يقفون ضد كل شيء بشكل سلبي. بالإضافة إلى أنّ الطلاق يشجعهم أيضًا على فقدان احترام والديهم.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ مشكلة انهيار الأسرة تشير إلى الانهيار المجتمعي، وهي تحدث بيْن المجتمع المسلم في ولاية جالا أيضًا لكثير مِن شباب اليوم؛ حيث إنّ أنواعًا مختلفة مِن الأزمات الأخلاقية مستمرة الآن في الانتشار والذيوع في مجتمعنا، وخاصة بيْن المراهقين، منها ما هو غالبٌ على الوالدين، كإدمان المخدرات، والزنا. فعلى الرغم مِن أنّ العدد قليل فإنه في تزايد بيْن مجتمع المسلمين المحلي، وهذا يشير إلى ضعف المؤسسات الأسرية في ولاية جالا.

ومِن منتدى جمعية العائلات في مقاطعة جالا ٢٠١٩م، مكتب التنمية الاجتماعية والأمن وجد المهتمون في هذه المقاطعة أنّ المشكلة الملحة التي يجب حلها في الوقت المناسب هي العلاقات الأسرية، ووفقًا لقرار جمعية أسر مقاطعة جالا في عام ٢٠١٨م، فإنّ الوضع الأسري هو قضية ملحة. ولا تزال هذه مشكلةً لا سيما في تواصل الأسرة أيضًا، بينما يأتي عامل وجود العلاقات بين أفراد الأسرة بصورة أقلّ؛ إذ كلُّ شخص له مسؤولياته وخصوصياته، فلا يوجد وقت للتواصل العائلي، فأغلبهم مشغول بوسائل التواصل الاجتماعي؛ ونتج عن ذلك عدمُ وجود التفاهم بيْن أبناء الأسرة الواحدة؛ ومِن هنا تُصبح الأسرة مُفكَّكة، ويصبح أفرادها بعيدين عن بعضهم، لا ترابط بينهم، ولا حديث ولا حوار بينهم إلا نادرًا.

وهذه نتائج للوضع العام للقوة الأسرية في كل بُعْدٍ على مستوى ولاية جالا لعام ٢٠٢٠م؛ وذلك حسب استمارة إدارة شؤون المرأة، ومؤسسات الأسرة بوزارة التنمية الاجتماعية، حيث يُصَنَّفُ الأمن الإنساني إلى ٥ أبعاد، وهي: بُعْدُ العلاقة الأسرية، ودور الأسرة، وبُعد الواجب، وبُعد الاعتماد على الذات، وبُعد رأس المال الاجتماعي، وبُعد تجنب المخاطر. وقد وُجِدَ أنّ ولاية جالا لديها مؤشر متوسط؛ مِن حيث قوة الأسرة، أما بُعد العلاقة فهو أقل بنسبة ٣٣.٤٧ في المائة عن المعايير القياسية، وهو أعلى بنسبة ٣٢.٩٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٩م، خاصة في موضوع إظهار أكبر قدر مِن الاهتمام لبعضهم البعض بنسبة ٦٨.٩٣ في المائة، يليه موضوع التواصل بجودة ٥٠.٩٣ في المائة، وهناك مسائل قد زادت منذ عام ٢٠١٩م، وتحديدًا بُعد الاعتماد على الذات. والقضايا الاقتصادية هي التي وصلت نسبتُها إلى ٣٦.٨٠ في المئة (กระทรวงพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์، 2020، 6).

الفرع الثاني: انقطاع العلاقات الأسرية

مما لا شك فيه أنّ الزواج ليس جمعًا بيْن الرجل والمرأة بالزواج فقط، وإنما هو تجمع بيْن عائلتين؛ عائلة كل مِن الزوج والزوجة، ينتج عنه ارتباط أسريٌّ وعلاقة مودة ومحبة بيْن الزوج وزوجته، مِن جهة، وبيْن أسرتيهما مِن جهة أخرى، وحينما يقع الطلاق تتبدّل الأمور، وتنقلب الأحوال؛ فيؤثر الطلاق سلبيًا على الأسرة. ومِن آثار الطلاق المترتبة على المطلق والمطلقة تراجع وانقطاع العلاقات الأسرية؛ مِن حيث علاقة الأولاد مع الآباء، أو علاقة أسرة الزوجة بأسرة الزوج، أو انقطاع العلاقة بيْن أهل الأسرة لا سيما في مجتمع المسلمين في ولاية جالا في الوقت الحالي.

ذكرت إحدى المطلقات للباحث أنّ العلاقة قد: "دُمِّرَت بيْن الزوج والزوجة قَبل أنْ تشكو إلى المجلس الديني الإسلامي، وبعد أنْ أهمل الزوج مسؤولياته، وأصبح مدمنًا على المخدرات، عاد إلى منزله الأصلي، وبعد ذلك انقطع الاتصال بيْن أسرة الزوج والزوجة، حتى جاءت الزوجة تشكو إلى المجلس الإسلامي، وخُتِمَتْ الحياة الزوجية بتعليق الطلاق مِن قِبل القاضي الشرعي عند المجلس الإسلامي بولاية جالا" (Interview, Respondent 4). وهذا دليل على آثار الطلاق التي أدَّت إلى انقطاع العلاقة الأسرية. وأكثر مِن ذلك يحدث أيضًا في مجتمع المسلمين؛ حيث تتوتر العلاقة بيْن الأسرتين، ويصبح استمرار تلك العلاقة أمرًا مستحيلًا.

كذلك تُصبح علاقة الأحفاد مع أجدادهم متوترة أكثر فأكثر؛ لأنهم يضطرون إلى انتقال الأسرة بسبب تفكك

علاقتهم. وقد أشـــارت الأســـتاذة رحمة بنت عبد الوهاب – موظفة المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم استقبال الشكاوى والعلاقات العامة – إلى أنَّ: "علاقة الأسرة تظل جيدة إذا كان الطلاق بسبب وجيه، أما إذا تم الطلاق مع شكوى إلى المجلس الإســلامي، فغالبًا ما تنقطع العلاقة بيْن الزوجين وأســرتهم على الفور؛ لأنـه في بعض الأحيـان يكون الطلاق بيْن الزوجين قـد وقع بسببٍ مِن أهل الأسرة (Abdul Wahab, 2022).

بالإضـافة إلى ما سـبق فقد ذكر أحدُ الأزواج المطلّقين للباحث أنّه قد طلق زوجته؛ "بســبب أنها كانت تتاجر في المخدِّرات، ومع ذلك لم تمنعْها عائلتُها مِن هذا الفعل المحَّرم؛ لأن بعض أفراد العائلة يعمل أيضًـــا في هذا الأمر؛ ولذلك لم يســـتطع أنْ يعيش معهـا؛ فطلقهـا، وقطع علاقتـه بعـائلتهـا" (Interview, Respondent 1&2). هذا أيضًا دليل على انقطاع العلاقة الأســـرية بســـبب الطلاق. وفي هذا العصـــر نجدُ أنّ الشـكاوى الناتجة عن المخدرات ليسـت مِن جهة الزوجة فقط، وإنما تأتي أيضًا مِن بعض الأزواج الذين قامت أزواجهم بالمتاجرة في هذا الفعل المحرم (Abdul Wahab, 2022).

وعليه فإن المتأثر الأكبر مِن انقطاع العلاقة الأســـرية بســبب الطلاق هم الأولاد؛ حيث إن بعض الأســر عندما يتم التفريق بيْن الزوجين بالطلاق؛ فـإن العلاقـة تنقطع بين الآباء وأولادهم، سـواء كان الأولاد مع أبيهم، أو مع أمهم، أو ينقطع الاتصـــال بيْن الإخوة. ويجلب الحزن للآباء الـذين يفتقـدون أطفالهم؛ بسبب عدم زيارة الأولاد، أو منع الزوج أو الزوجة من زيارة الأولاد بعـد الطلاق. وهـذا يشـــير إلى انقطـاع العلاقـة الأســرية بســبب ختم الحياة الزوجية بالطلاق؛ حيث إنّه الأثر المترتب على المطلقين والمطلقات بسبب الطلاق.

الفرع الثالث: حياة الأطفال

تُعَدُّ مشـــكلة الأطفال مِن أهم المشـــكلات التي تترتب على الطلاق؛ لأن ضـرر الطلاق لا يقتصـر على الزوجين فقط، بل يتعدى إلى الأطفال في حالة وجودهم؛ إذ يصـــبحون ضـــحية لعدد مِن المشاكل، التي لا حصر لها، نتيجة الانفصال النهائي لأبوَيهم. فالطلاق يحرِم الطفل مِن رعاية وتوجيه الأب والأم له، ولا شـك أنّ هذه الرعاية ضـرورية ومهمة بالنسـبة للأطفال، لا سـيما في البناء المعرفي والخلقي والنفسـي للطفل، أما إذا تحقق الطلاق بيْن الوالدَين؛ فإنّ النتيجة ستكون سـلبية على الأبناء؛ إذ ربما يكره الأبناء أحدَ الأبوين أو كليهما.

ومما لا شـك فيه أنّ فترة الطلاق هي فترة مرهِقة للغاية لكل فرد مِن أفراد الأسرة بما في ذلك الأطفال. وهو يؤثر بشكل خاص على الأطفال الصـــغار؛ لأنهم لا يفهمون تمامًا ســـبب انهيار هيكل أســرتهم. والطلاق ســواء كان بأســباب جيدة أو ســـيئة لا يزال له تأثير ســـلبي على الأطفال. ويمكن أنْ يكون الطلاق مخيفًا للأطفـال. يتفـاعـل معظمهم مع طلاق والـديهم بمشـاعر مؤلمة، مثل مشـاعر الخسـارة، والغضـب، والارتباك، والقلق، والخوف مِن الهجر، وأكثر مِن ذلك، كلها قد تأتي مِن هـذا التحول (Wading, 2022). والطلاق يمكن أنْ يجعـل الأطفال يشـــعرون بالحزن الشـــديد والحســـاســـية العاطفية (Interview, Respondent 2). كـان عليهم أيضًـــا أنْ يمروا ببعض التغييرات في أنفســـهم، يعاني العديد من الأطفال مْن الشعور بالخسارة عندما ينتقل أحد والديهم مِن منزل العائلة، أو يفتقـد والـدتهم عنـدمـا يكون مع والـدهم أو العكس، أو يترك لأجدادهم لرعايتهم، وما إلى ذلك (Wading, 2022).

ومع ذلـك يجـب على الأطفـال أنْ ينتقلوا للعيش مع الأشقاء إذا كان لا بد مِن تقسيم حضانة الأطفال. على سبيل المثال: زوجان لديهما طفلان، وبعد الطلاق يأخذ كل منهما طفلاً واحدًا. يبدو الأمر عادلاً ومتســـاويًا مِن حيث العبء والمســؤولية، لكنه ليس كذلك بالنســبة لهؤلاء الأطفال؛ حيث إنهما سـيشـعران بالحرمان؛ لأنّ كلَّ واحد منهما لديه أصـدقاء يلعب معهم طوال هـذا الوقت في المنزل. فـإذا تزوج الزوج أو الزوجة مِن شريك جديد، ورزقا بطفل، فلنْ يتمكنا مِن استبدال العلاقـة بيْن الإخوة مِن نفس الأب والأم؛ لأنّ العلاقـة بيْن الإخوة الأشـقاء والإخوة غير الأشـقاء لا تكون بنفس الدرجة مِن حيث الحب والقرب والوئام.

بالإضـــافة إلى ذلك فإنَّ حياة الأطفال يَكثُرُ فيها فقْدُ التركيز في المراحل الدراســـة؛ لأنه كان عليه أنْ يتكيّف مع كل التغيرات في حياته؛ حيث إنّ بعض الأُسر في ولاية جالا عندما

يحدثُ التفريق بيْن الأب والأم؛ يضطر أطفالهما أنْ ينتقلوا إلى مدرسة أخرى حتى يكون مع أبيه أو مع أمه بعد طلاقهما؛ وهذا يؤدي بلا شك إلى فقدان التركيز الدراسي، وقد يُسبب الفشل والإخفاق والرسوب، كما أنّ الطلاق أيضًا يجعل الأطفال متقلبي المزاج، ووحيدين، وغير ودودين، كما سيشعرون أنه لا مكان للشكوى إذا تم توبيخهم من قبل الأب أو الأم الذي يعتني بهم (Interview, Respondent 3). وهذه المشكلات نتيجة للأسباب التي أدت بهم إلى هذه المرحلة السيئة، وتتمثل تلك الأسباب في شيء واحد وهو طلاق الأبوين وانفصالهما.

كذلك يشعر الطفل بقلّة الاهتمام مِن الوالدين؛ حيث إنّ الآباء الذين يعتنون بهم يجب أنْ يعملوا لتغطية نفقاتهم. وفي بعض الأحيان يتعيّن على الأمهات أو الآباء البحث عن وظائف جانبية؛ لأنّ دخلَهم غير كاف، مما يجعلهم يقضون وقتًا أقل مع أطفالهم؛ ومِن هنا سيتم إهمال هؤلاء الأطفال وسيتلقون قدرًا أقل مِن الحب مِن الأم أو الأب الذي يقوم برعايتهم، مما يجعل هؤلاء الأطفال يحاولون العثور على المتعة في الخارج (Sima, 2022). وقلة اهتمام الوالدَين مِن الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى مشاكل أخرى في حياة الأطفال.

فيرى الباحثان، أنّ الانقسام بيْن العائلات الصغيرة سيؤدي إلى الانقسام بيْن العائلات الكبيرة، وسيؤدي إلى تدمير حياة المجتمع؛ وهذا بدوره يؤدي إلى مشاكل في المجتمع في المستقبل. ومعظم حالات الطلاق تكون بسبب أمور سيئة، أصبحت منتشرة وموجودة في المجتمع بشكل عام؛ ولا شكّ أنَّ هذا أيضًا يؤدي إلى آثار سيئة على المجتمع المحلي في المستقبل. وبناء الأسرة السعيدة يُنتج البيئة الجيدة والمجتمع الفاضل.

المبحث الثالث: وسائل حلّ قضايا الطلاق في ولاية جالا

إنّ المجلس الإسلامي يُعَدُّ هيئةً قانونية مرخصة مِن قِبَل الحكومة التايلاندية لإدارة الشؤون الدينية للمسلمين المحليين؛ حيث إنه مكان الشكوى الرئيس لجميع المسلمين المحليين بولاية جالا؛ لأنه مكان لحل المشكلات، وهو المسؤول عن الشؤون الدينية للمسلمين مِن حيث الزواج، والطلاق، وشؤون المنزل، والميراث، والزكاة، وغيرها.

أما المسلمون في ولاية جالا فهم الأغلبية ما بيْن ٨٠-٩٠٪ مِن عدد السكان في هذه الولاية، ويتجاوز عددهم نصف مليون نسمة (Wikipedia, 2022). والمسلمون في جالا هم مسلمون محليون أصليون في ظل حكومة "فطاني" التي عُرفت تاريخيًا بأنها كانت مملكة إسلامية مستقلة على الحدود الجنوبية لمملكة سيام التي تغير اسمها إلى تايلاند في منتصف القرن الماضي (Wikipedia, 2022).

وبالنسبة لما يتعلق بوسائل حل قضايا الطلاق في ولاية جالا، ذكر الأستاذ عبد البسيط سيماء – القاضي الشرعي الضروري – في مقابلة أجراها معه الباحث: "أن معظم قضايا الطلاق تحدث في جوانب مختلفة؛ حيث يجب على جميع المعنيين أنْ يلعبوا دورًا في إيجاد طريقة للخروج مِن المشكلة، وإيجاد حلول لقضايا الطلاق بيْن المجتمع المحلي في ولاية جالا (Sima, 2022). وفي هذا المبحث جمع الباحثان ما يتعلق بوسائل الحلّ مِن المجلس الإسلامي بولاية جالا لقضايا الطلاق في المجتمع المسلم فيها.

المطلب الأول: دور الزوج والزوجة

دور الزوج والزوجة مِن أهم الوسائل في حل المشاكل المنزلية التي تؤدي إلى الطلاق بيْن المجتمع المسلم في ولاية جالا، وعليه فقد قسّم الباحثان هذا المبحث إلى فرعين، على النحو الآتي:

الفرع الأول: دور الزوج في بناء الأسرة السعيدة

مسؤولية الزوج والزوجة دعم وتقدير مفهوم الحب والرحمة لبعضهما البعض، ومِن الممارسات التي يمكن تنفيذها: التقوى، والتعاون، والاحترام، والشكر، والرضا برزق الله، ونحو ذلك. وتعتبر هذه الممارسات مِن الجسور أو المسارات التي تقربنا مِن حياة أسرية متناغمة. إنّ الحياة الزوجية تستقيم إذا عَلم كل مِن الزوجين حقّ صاحبه وأداه إليه راضياً، فللزوج حقوق على زوجته. قسم الباحثان ما يتعلق بدور الزوج والزوجة في بناء الحياة السعيدة التي تسودها والمودة والرحمة كالتالي:

١. يحتاج الأزواج إلى تعلُّم كيفية التعرف على طبيعة زوجاتهم وفهمها.

٢. معاملة الزوجة أحسن معاملة: الزوجة هي أقرب الناس إلى الزوج.

٣. تعليم الزوجة ونصحها بلطف.

٤. أعط زوجتك بقدر ما تستطيع.

٥. كن عادلًا مع زوجاتك إذا كنت مُعَدِّدًا.

الفرع الثاني: دور الزوجة

١. الحفاظ على احترام الذات: فالزوجة كل ما تفعله لا يؤثر عليها فقط، بل يتأثر به العديد مِن الأطراف الأخرى أيضًا. وفي الإسلام، يجب على الزوجة أنْ تحمي شرفها خاصة عندما لا يكون زوجها موجوداً، مِن حيث السلوك والكلام واحترام الذات؛ وهذا أحد الجوانب التي يجب على المرأة التركيز عليها. قال تعالى: ﴿**فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ ٱللَّهُ**﴾ [النساء: ٣٤]، أيْ تحفظ زوجها في غيبته في نفسها وماله (Ibn Kathīr, n.d., 2/256). كذلك في حديث النبي ﷺ: ((**إِذَا صَلَّتِ الْمَرْأَةُ خُمُسَهَا، وَصَامَتْ شَهْرَهَا، وَحَصَّنَتْ فَرْجَهَا، وَأَطَاعَتْ بَعْلَهَا دَخَلَتْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شَاءَتْ**)) (Ibn Ḥanbal, 3/199, 1661).

٢. عدم التسرع في بناء الأسرة: ذكر دكتور إسماعيل هاري – رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا – بأنّ: "المرأة في هذا العصر تتسرع في بناء الأسرة؛ أي الزواج وهنّ صغيرات، والمقصود بصغار السن؛ مَن كانت أقل مِن ١٨ سنة، حيث إنهنّ دون علم بواجبات المنزل، ومسؤوليات الحياة الزوجية. كذلك أمور الزواج؛ لا تتبع اتجاه العصر لأنّ الزواج ليس مجرد متعة وسعادة فقط، بل حياة بعد الزواج تتضمن أيضًا العديد مِن المسؤوليات التي يجب تحملها. بالإضافة إلى ذلك، إذا قابلت المرأة رجالًا على وسائل التواصل الاجتماعي، وتزوجت دون فحص الخلفية؛ فبعض الأحيان يمكن أنْ يسبب خلافات بيْن الزوج والزوجة ومشاكل عائلية بعد الزواج، ثم تختم الحياة الزوجية بالطلاق." (Hari, 2022).

٣. ليحترم كلّ منهما الآخر، وليحذر أنْ يُلحق العار بنفسه أو بزوجه: إنَّ طبيعة الحال تقتضي أنْ يكون للرجل ذاته الخاصة به. إذا كان الزوجان لا يفهم أحدهما الآخر، ولا يقدره ولا يوقره، ولا يفهم طبيعته العاطفية والنفسية؛ فإنه في هذه الحالة ستقع المشكلات المتتالية، والشجار المتواصل، والخلافات المتعددة؛ مِن هنا نقول: إنّ على الزوجة أنْ تحترم زوجها، وتحذر كلَّ الحذر أنْ تُلحق به العار، وليس مِن العقل أنْ نُشارك أسرارنا المنزلية، وأحوالنا الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي؛ وذلك لأنّ المشكلة يمكن أنْ تكون أحد أسباب الشرخ الأسري الذي يبدأ مِن كلام الزوجات اللاتي لا يُبالين بشرف أزواجهن.

المطلب الثاني: دور العائلة، وكيفية علاج المشاكل بيْن الزوجين

الفرع الأول: دور العائلة

يُعَدُّ دور العائلة مِن أهم الأدوار في قضايا انتشار الطلاق بيْن الزوجين عند المجتمع في ولاية جالا؛ لأنّ بداية الزواج تقوم على أفراد الأسرة في إدارة شؤون الزواج بيْن الزوج والزوجة، كذلك الحياة بعد الزواج لا تهرب مِن العائلة. ومِن الأدوار الرئيسة للعائلة فيما يتعلق بحلّ المشاكل بيْن الزوجين ما يأتي:

١. التربية الدينية الإسلامية:

التربية الإسلامية هي الأساس لجميع المسلمين، ذكر الدكتور إسماعيل هاري – رئيس المجلس الإسلامي بولاية جالا- في هذا الصدد أنّ: ما يحدث عند المجتمع المسلم الحالي في ولاية جالا هو نتيجة طبيعية للجهل بالدين الإسلامي؛ حيث لم يتلقَ التعليم الديني المناسب، وعدم الاهتمام بالمعرفة الدينية، وهذه الأسباب مؤدية إلى قضايا إدمان المخدرات وعدم مسؤولية الزوج عن زوجته وأولاده، ولا يعرف كيف تكون قيادة الأسرة. وكذلك عدم الإنفاق على الزوجة، وكل ذلك من الأسباب التي تشير إلى انتشار الطلاق بيْن المجتمع المحلي. وأيضًا مشاكل

الزنا؛ حيث لا يهتمون بالعلاقة بيْن الرجل والمرأة. وهذا بسبب قلة التربية الدينية الإسلامية (Hari, 2022).

ومِن ثم يجب على العائلة أنْ تهتم بذلك، وتحرص على التربية الإسلامية؛ مِن حيث غرس الدين للأولاد بجدية ودقة، إما عن طريق إرسال الأطفال إلى المدارس الدينية أو تعليم الدين دائمًا في المنزل، لا سيما الشباب الذين هم في سنّ الزواج، فلا بد أنْ يتعلموا التربية الإسلامية، لا سيما ما يتعلق بمسؤولية بناء الأسرة المسلمة، وكذلك ما يتعلق بالابتعاد عن الأشياء السيئة كالمخدرات والمسكرات؛ حيث إنها ممنوعة قطعًا في الدين الإسلامي. وأيضًا ما يتعلق بزواج القاصرات؛ على الأسرة ألا تشجع أبناءها على ذلك؛ لا سيما إذا كانوا غير قادرين على بناء الأسرة المسلمة؛ حتى لا تنتهي هذه الحياة بطلاق يُنتج سلبيات كثيرة للأسرة خصوصًا، وللمجتمع بشكل عام.

٢. مراقبة الأبناء:

دور العائلة مِن أهم الأدوار التي تحدد اتجاه حياة أبنائهم؛ سواء مِن ناحية التربية، أو الرعاية، أو تعليم الحياة اليومية. ورعاية الأولاد مِن قِبل الوالدين مِن وسائل القضاء على مشاكل حياة الأسرة بشكل عامّ؛ حيث يكون التركيز على التمييز بيْن السيئ والجيد في الحياة اليومية، لا سيّما في قضايا المجتمع كقضايا انتشار المخدرات والمسكرات، وكذلك مسؤولية الزوج والزوجة في كيفية بناء الأسرة المسلمة، وإعطاء الوعي، وتكوين الأخلاق الحميدة. ومِن ثَمَّ نعلم أنّ المراقبة مِن قِبل العائلة مهمة جدًا في علاج مشاكل انتشار الطلاق بيْن المجتمع المسلم.

ومع ذلك، يجب على العائلات معرفة خلفية الأشخاص الذين يرغبون في تزويج أولادهم منهم؛ حتى يتزوج أولادهم مِن شخص صالح وتقي، مع دوام المراقبة لهم سواء قبل الزواج أو بعده مع عدم التدخل في شؤون بيت الأبناء بعد الزواج، بل أسدي النصائح وأظهر الحل الأمثل للأولاد، قوله تعالى: ﴿**يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ**﴾ **[القمان: ١٧]. وقال تعالى:** ﴿**يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ وَأَهۡلِيكُمۡ نَارٗا**﴾ [التحريم: ٦]. إذن فمراقبة الأسر لأبنائهم؛ لمعرفة صلاحهم مِن فسادهم أمر مهم في تحقيق السعادة، وغرس الأخلاق، والتربية الحسنة.

الفرع الثاني: كيفية علاج المشاكل بيْن الزوجين

من طرق علاج المشاكل بين الزوجين ما يلي:

أولاً: الصلح بيْن الزوجين بدون تدخل الآخرين: في مقابلةٍ أجراها الباحث مع د. عبد الله أبو بكر – أحد أعضاء المجلس الإسلامي بولاية جالا: قسم العلاقات العامة والدعوة – ذكر أنَّ: في هذه الطريقة يقوم الزوجان بكل ما في وسعهما للوصول إلى اتفاق متبادل يحفظ استمرارية الحياة الزوجية، بشرط أنْ يكونا صادقين في القول والفعل، وألا يكون هناك نفاق أو خداع، وأنْ يكون الصلح بيْن الزوجين دون تدخل الآخرين؛ فالرغبة في الصلح مِن أحد الطرفين لا تكفي، ويعني الصلح أنْ يقوم به الزوجان وحدهما، دون تدخل الآخرين، حفاظًا على قدسية حياتهما الزوجية وسريتها، حتى بدون حضور الأقارب غير المسموح لهم برؤيتهم (Abu Bakar, 2022). قال تعالى: ﴿**وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا نُشُوزًا أَوۡ إِعۡرَاضٗا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يُصۡلِحَا بَيۡنَهُمَا صُلۡحٗاۚ وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ**﴾ [النساء: ١٢٨]. هذه الآية تدل على حِكمة الصلح، فهي قَبل كل شيء تعطي الزوجين الفرصة لكي يتفاهم كل منهما مع الآخر، ولكي يعود كل واحد منهما إلى ربه وقلبه دون تدخل المغرضين والوشاة، ثم إنها تبقى على طهارة الحياة الزوجية وسريتها، ولذلك وجب على المسلمين في ولاية جالا أنْ يرجعوا إلى الصلح في حل المشكلة بين الزوجين بدون تدخل أحدٍ بينهما. وذلك كما يلي:

١. حلّ المشكلة بالتفكير لا بالمزاج والغضب: إنّ العقاب والشدة هما أمران مِن المزاج بلا ريب، فعلى الزوجين أنْ يحلا المشكلة بالتفكير لا بالمزاج، والضوابط التي تؤدي إلى إزالة مشكلة العقاب والشدة بالتفكير أو الفن كما يأتي:

٢. النظر إلى سبب الخلاف الأصلي فقط: إذا كان تحقق الخلاف بيْن الزوجين؛ فعلى كل واحد منهما أنْ يركز على موضوع الخلاف الأصلي فقط؛ لأنّ هذا هو السبب المباشر الذي يؤدي إلى العقاب والشدة، ولا يذكر واحد

منهما كلَّ الأخطاء في الماضي؛ لأنّ هذا سيؤدي إلى توسيع نطاق المشكلة، والتشديد في العقاب؛ ويؤدي كذلك إلى عدم التمكن مِن حل المشكلة في النهاية، فكن أيها الزوج، مع مَن يتجاوز عن خطئك مِن أجل حبك، ولا مع الذي يتجاوز عن حبك من أجل خطئك.

٣. التسامح والعفو: لأنهما يؤديان إلى الانسجام والوئام، ولأن الحياة الزوجية تؤسس بالمحبة والمودة لا بالمسابقة ولا بالمنافسة، ولن يلزم كل منهما أنْ يحاول الفوز على الآخر.

ثانيًا: الشورى بيْن الزوجين: إنّ الإنسان لن يستطيع أنْ يعيش أو يسكن وحده منذ ولادته إلى مماته؛ لذلك يحتاج الإنسانُ إلى مَن يقوم بمساعدته وإعانته، سواء بالنصيحة، أو بالتفكير، أو بالإشارة، أو بالمال، أو غير ذلك؛ لأنّ الإنسان اجتماعيٌ بطبعه، لا يعيش منعزلًا عن الآخرين، أو منغلقًا على نفسه، ومِن خلال التعايش مع الناس بأخذ المشورة مِن أهل الخبرة، يستطيع المرْءُ أنْ يعيش خاليًا مِن المشكلات بقدر الإمكان، وفي بعض الأحيان يقع الاختلاف بيْن الزوجين في أي أمر مِن أمور الحياة؛ وهنا يأتي السؤال المهم: كيف نحل الاختلاف بطريق صحيح وسليم؟ بعض الأزواج في ولاية جالا وخصوصًا مِن المسلمين المحليين يحلون الاختلاف بالطلاق، وهذا ليس الطريق الصحيح، وإنما هو نهاية الحياة الزوجية. أما الطريق الصحيح والسليم فقد ورد في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والفقه الإسلامي، وقد حثتنا تعاليم ديننا عليه، ألا وهو: الشورى، كما قال تعالى: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ**﴾ [آل عمران: ١٠٩]. وقال تعالى أيضا: ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**﴾ [الشورى: ٣٨.]

أما فائدة تطبيق الشورى لحل المشكلة فلها عدة فوائد، منها: (Fayḍ al-Ḥaqq, 2017):

١. أنَّ الشورى أفضل وأحسن الطرق لحل هذه المشكلات، وعلى وجه التحديد في الحياة الزوجية، وقد تم استخدام الشورى في حياة النبي ﷺ، وكذلك في حياة الصحابة والتابعين مع الزوجات في أي أمر مِن الأمور الأسرية.

٢. إنَّ استخدام الشورى لحل المشكلة يظهر كرامة الطرفين واحترامهما، وهذا قد يساعدهما في حل مشكلة العقاب والشدة في الحياة الزوجية.

٣. إنّ الشورى تؤدي بالناس إلى قبول آراء بعضهم دون مقابل مادي أو مكافآت.

فيرى الباحثان أنّ علاج ما يتعلق بالطلاق في المجتمع المسلم بولاية جالا يحتاج إلى التربية الإسلامية في كافة الجوانب؛ سواء ما يتعلق بجانب فقه الأسرة المسلمة، وما يتعلق به من حقوق وواجبات بيْن الزوجين.

ويرى الباحثان أن أول ما يسبب الطلاق بيْن المسلمين المحليين؛ عدم وجود قانون خاص يتعلق بحياة أفراد المجتمع، سواء مِن ناحية القضاء على مشاكل المخدرات والمسكرات، أو التربية على الوعي المتعلقة بوسائل الإعلام، أو ما يتعلق ببناء الاقتصاد المحلي لاسيما عند المسلمين في ولاية جالا. إذ بعدم وجود تلك المقومات في حياة المواطن تنتشر الفوضى بين أفراد المجتمع، وتسبب في انتشار القضايا الزوجية لاسيما الطلاق. وعليه فيجب أن تتحلى الحياة الزوجية بالصبر على مواجهة كل الاختبارات مِن الله، وأنْ يحاول الزوج والزوجة بناء الأسرة السعيدة، والابتعاد عما هو غير مرغوب فيه كختم الحياة بالطلاق.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أحمد الله تعالى على توفيقه وفضله وإعانته على إتمام هذا البحث، والذي تطرقنا فيه إلى أسباب انتشار الطلاق في ولاية جالا، وتحدثنا عن آثاره، والحلول المناسبة له. ومِن خلال دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى نتائج عديدة، يجدر بنا أنْ نذكر أهمها، ثم يعقبها بعض المقترحات وفقًا لنظرة الباحثين.

١. يُلاحظ تزايد حالات الطلاق في المجتمع المسلم بولاية جالا بشكل ملحوظ، مما يُبرز ضعف المؤسسات الأسرية، ويؤدي إلى تساؤلات حول أسباب هذه الظاهرة. مِن أبرز الأسباب التي تساهم في هذه الزيادة؛ قلة المعرفة بالشريعة

الإسلامية، والأحكام المتعلقة بالشؤون الأسرية؛ مما يؤدي إلى عدم تحمل المسؤوليات بشكل صحيح. وكذلك مشكلة الإدمان والعنف مِن قِبل بعض الأزواج، وتعدد الزوجات بدون عدالة. كما أنّ الزواج في سن مبكر، وعدم النضج الكافي يمكن أنْ يُسهم في عدم استقرار العلاقات الزوجية. بالرغم مِن جهود المجلس الإسلامي في التصدي لهذه المشكلات، إلا أنّ الأمر يتطلب استراتيجيات تعليمية وتوعوية أكثر فعالية لتحسين استقرار الأسرة والحد مِن حالات الطلاق.

٢. إذا نظرنا إلى إحصائيات الطلاق بناء على معلومات الشكاوى مِن قسم الاستشارة العائلة في المجلس الإسلامي بولاية جالا، يتبين لنا أن نسبة الطلاق بيْن المجتمع تشير إلى التزايد سنة بَعد سنة؛ حيث أظهرت الإحصائيات في سنة ٢٠١٩م بلوغ حالات الطلاق إلى ١٤٤٠ حالة الطلاق، أما في سنة ٢٠٢٠م فقد بلغت ٢١٩٠ حالة الطلاق، حيث حدثت زيادة قدرها ٧٣٠ حالة الطلاق في فترة سنتين. وإذا نظرنا بعموم إلى الإحصائية نجد أنّ حالات الطلاق قد ازدادت زيادة حادة للغاية؛ حيث بلغ إلى ٦ حالات الطلاق للأزواج يوميًا في عام ٢٠٢٠م مقارنة بالسنة السابقة التي كانت ٤ حالات الطلاق للأزواج يوميًا.

٣. انتشار الطلاق له أسباب عديدة، ويظهر لنا أنّ الأسباب الرئيسة المؤدية إلى انتشار الطلاق في ولاية جالا هي: عدم الإنفاق وعدم معاشرة الزوج زوجته، وما يتعلق بالعدل والمسؤولية بين الزوجات، وكذلك أحوال تعاطي بعض الأزواج المخدرات والمسكرات، وهذه هي الأسباب الرئيسة لمشاكل الطلاق.

٤. أنّ قضايا الطلاق تؤثر على جميع الأطراف للمطلقين والمطلقات؛ حيث تؤثر على حق حضانة الأولاد بيْن الزوج والزوجة بعد الطلاق، وانقطاع العلاقة الأسرية بيْن أسرة الزوج وأسرة الزوجة، وكذلك الأبوين مع أولادهما. وتؤثر على الأسرة؛ حيث تؤدي إلى انهيار المؤسسات الأسرية والتي تؤدي إلى الانهيار المجتمعي في ولاية جالا. كما تؤثر على الأطفال في حياتهم مِن ناحية عدم التركيز على الدراسة، وقلة اهتمام الوالدين.

٥. أنّ الحلول المناسبة للمشاكل الزوجية في ولاية جالا وخاصة في أمور الطلاق متنوعة وفقا لدور كل منها؛ دور الأسرة في الاعتماد على السلوك الصحيح في بناء الأسرة السعيدة مِن قِبل الزوج والزوجة، مع دعم مِن العائلة للحصول على طرق جيدة في حل المشاكل الزوجية.

التوصيات

يقترح الباحثان ويوصيان مِن خلال النتائج التي توصلا إليها جملة مِن المقترحات والتوصيات توجّه إلى المسلمين بولاية جالا، والمجلس الإسلامي، والمعاهد الدينية، وأئمة المساجد، وهي على النحو الآتي:

١. أن يرفع المجلس الإسلامي مستوى برنامج دورة الزواج سواء مِن ناحية المحتويات أو طريقة التوصيل؛ لأنّ حضور بعضهم يكون لتلبية المتطلبات من قبل المجلس الإسلامي فقط. وكل مَن يريد أنْ يدخل في الزواج عليه أن يحضر دورة تدريبية للمقبلين والمقبلات على الزواج. وتعزيز الوعي الديني والتعليمي؛ بتنظيم ورش عمل، ودورات تدريبية حول الحقوق والواجبات الزوجية وفقًا للشريعة الإسلامية، وتعليم مفاهيم الحياة الزوجية الصحية والمسؤوليات الأسرية.

٢. توفير دعم نفسي واجتماعي؛ وتطوير خدمات الاستشارة الأسرية بشكل يشمل تقديم المشورة النفسية والاجتماعية للزوجين، ومساعدتهم على حل مشكلاتهم بطرق فعّالة. وإنشاء برامج دعم متكاملة تعنى بإعادة تأهيل الأزواج الذين يعانون مِن مشاكل مثل الإدمان والعنف، لتفادي تفاقم القضايا الأسرية.

٣. لا بد على الموظفين أنْ يجمعوا، أو يوثقوا نتائج المحكمة التي تتعلق بأسباب الطلاق وآثارها؛ لأنّ معلومات الشكاوى عن الطلاق مِن قسم الاستشارة العائلية غير كافية حيث وقع بعض الأحيان نقص، أو تغير أسباب الطلاق حينما جاء إلى مستوى المحكمة.

٤. الحاجة إلى إنشاء نظام حاسوبي دقيق يقوم بتسجيل المعلومات، والشكاوى، ووثائق الزواج والطلاق، وذلك لتسهيل تحليل أسباب وآثار الطلاق؛ حتى يمكن إيجاد حل لها في المستقبل. والاستفادة من طرق علاج مشاكل الحياة الزوجية في ماليزيا؛ لنجاحهم في هذا الميدان.

٥. أنْ يرفع موقف المجلس الإسلامي مِن قبل الحكومة التايلاندية إلى مستوى أعلى سواء مِن الناحية الإدارية، أو من ناحية رعاية المسلمين عامة؛ لأن بعض القضايا المتعلقة بالطلاق لا يمكن حلها إلا بصلاحيات أو سلطات خاصة. وتحسن الأنظمة القانونية؛ بمراجعة وتحديث التشريعات المتعلقة بالطلاق، وحضانة الأطفال، لضمان حماية حقوق جميع الأطراف، بما في ذلك الأطفال، وتعزيز العدالة في معالجة القضايا الأسرية. وتسهيل الوصول إلى الخدمات القانونية للأزواج الذين يواجهون مشاكل قانونية تتعلق بالطلاق وتفادي تعقيد الإجراءات التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع.

٦. تحفيز البحث المستمر؛ وتشجيع الأبحاث والدراسات حول أسباب الطلاق وحلولها في ولاية جالا لمواكبة التغيرات المجتمعية واكتشاف أنماط جديدة من المشاكل والحلول؛ وجمع وتحليل بيانات شاملة حول حالات الطلاق لتحديد الاتجاهات وتقييم فعالية السياسات والإجراءات المتخذة.

٧. تعاون المجلس الإسلامي مع كافة الأطراف في القضاء على القضايا الأسرية في المجتمع، وخاصة على المستوى الحكومي في رسم اتجاه المجتمع السلمي وحلول المشاكل الأسرية عامة.

المراجع

Abdul Wahab, Rahmah. (2022, March 16). Personal interview [Staff Member of Complaints Reception and Public Relations Department at the Islamic Council of Yala Province].

Abu Bakar, Abdullah. (2022, March 17). Personal interview [Member of Public Relations and Da'wah Department at the Islamic Council of Yala Province].

Abū Dāwūd, S. (1997). Sunan Abī Dāwūd (Vol. 1). Dār Ibn Ḥazm.

Al-Dusūqī, M. (n.d.). Ḥāshiyat al-Dusūqī ʿalā al-sharḥ al-kabīr. Dār al-Fikr.

Al-Sharbīnī, M. (1697). Mughnī al-muḥtāj (Vol. 1). Dār al-Maʿrifah.

Al-Tirmidhī, M. (1975). Sunan al-Tirmidhī (Vol. 1). Sharikah al-Maktabah wa-al-Maṭbaʿah Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī.

Dato, Sufian. (2022, April 7). Personal interview [Deputy Emergency Sharia Judge of the Islamic Council of Yala Province].

Fayḍ al-Ḥaqq, M., et al. (2017). Al-shūrā wa-taṭbīqātuhā fī māyān al-nushūz wa-al-shiqāq (Vol. 1). Al-Jāmiʿah al-Islāmiyyah al-ʿĀlamiyyah Mālīzyā.

Hari, Ismail. (2022, March 16). Personal interview [President of the Islamic Council of Yala Province].

Ibn al-Humām, M. (2003). Sharḥ fatḥ al-qadīr (Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Ḥanbal, A. (2011). Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal (Vol. 1). Muʾassasat al-Risālah.

Ibn Kathīr, I. (1998). Tafsīr al-Qurʾān al-ʿaẓīm (Vol. 1). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Ibn Qudāmah, A. (1968). Al-mughnī. Maktabat al-Qāhirah.

Sima, Abdul Basit. (2022, April 5). Personal interview [Emergency Sharia Judge at the Islamic Council of Yala Province].

Wading, Haji Muhammad Saleh. (2022, March 15). Personal interview [Head of Family Affairs Department at the Islamic Council of Yala Province].

กระทรวงพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์, (2020). รายงานสถานการณ์ทางสังคมจังหวัดยะลาปี 2020, ยะลา: สำนักงานพัฒนาสังคมและความมั่นคงของมนุษย์จังหวัดยะลา .

พาตีเมาะ นิมา และคณะ, (2020). ผลการคัดกรองและบาบัดอย่างย่อตามวิถีอิสลาม (ASSIST-Y linked Islamic brief intervention/BI) สาหรับนักเรียนที่ใช้สารเสพติดในโรงเรียนเอกชน สอนศาสนาเขตสามจังหวัดชายแดนภาคใต้, วารสาร อัล-ฮิกมะฮฺ. ปัตตานี: มหาวิทยาลัยฟาฏอนี..

الحواشي

(١) ماء الكراتوم هو مشروب يُعد من أوراق نبات الكراتوم (Kratom)، الذي يحتوي على مركبات نشطة مثل الميتراجينين و٧-هيدروكسي ميتراجينين. عند استهلاكه بكميات كبيرة، يُمكن أن يُسبب تأثيرات نفسية وجسدية تشمل :التخدير: شعور بالهدوء أو الراحة الشديدة .النشوة: تأثير مشابه للإسكار بسبب تأثيره على الجهاز العصبي المركزي .التأثيرات العقلية: فقدان التركيز أو التمييز، ما قد يصل إلى تغييب العقل في حالات الجرعات المفرطة.